

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

مجلس قضاء سطيف

ينظمان

في إطار إتفاقية الشراكة

و التعاون بين

مجلس قضاء سطيف

و جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

اليوم الدراسي حول

الضمادات القانونية

والقضائية للاستثمار

على ضوء

القانون رقم 18-22 المتعلق

بالاستثمار و النصوص

ذات الصلة

يوم الاثنين

27 فبراير 2023

بكلية الحقوق والعلوم

السياسية

مدرج 17 أكتوبر 1961

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

UNIVERSITE SETIF 2



المشاركون في اليوم الدراسي

السيد والي ولاية سطيف.

رئيس الأمن الولائي ووفد من ضباط الشرطة القضائية تابعين للأمن الوطني.

قائد فرقة الدرك الوطني ووفد من ضباط الشرطة القضائية تابعين للدرك

الوطني.

السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي.

السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي.

السادة القضاة (رؤساء المحاكم، وكلاء الجمهورية، قضاة التحقيق، رؤساء

الغرف، قضاة التجاري، قضاة الجزائري).

ووفد من المحكمة الإدارية.

مدير المدرسة العليا للشرطة سطيف ووفد من المدرسة.

الأساتذة الجامعيين والدكتورة وطلبة الدكتوراه والماستر.

ووفد من نقابة المحامين (النقيب وأعضاء النقابة).

المحاضرين القضائيين المؤثرون، الخبراء المترجمون، الوسطاء القضائيين.

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

مديرية التجارة سطيف.

مديرية الصناعة سطيف.

المديرية الجهوية والولائية للجمارك ووفد من ضباط الجمارك.

مديري المؤسسات المالية والبنكية (بنك الجزائر، القرض الشعبي الجزائري

بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة وتنمية الريفية)

غرفة الصناعة والتجارة سطيف.

منتدى رجال الأعمال سطيف.

المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

جامعة سطيف 2

أهمية التحكيم كقضاء خاص وأصول بمنازعات

الاستثمار والتجارة الدولية

د. زروق نوال

الأستاذة زوزو

دور المحامي في مراقبة المستثمر الوطني والأجنبي

غنية المحامين

د. بهلول سمية

دور الرقمنة في ترقية قطاع الاستثمار

مناقشة عامة برئاسة الدكتور بن الشيخ نورالدين (14:30 - 13:45)

قراءة التوصيات

مراسيم الإختتام (15:00)

الم الهيئة المشاركة على إعداد و تنظيم اليوم الدراسي

من جامعة محمد لمين
دباغين سطيف 2

من مجلس قضاء سطيف

السيد رئيس المجلس القضائي:
العرفي عزالدين

السيد عميد كلية الحقوق:
الدكتور بن عراب

السيد وكيل الجمهورية:
بو عبد الله رضوان

الدكتورة زروق نوال

السيد قاضي التحقيق : مزوزي ياسين

الدكتورة بهلول سمية

السيدة رئيسة المحكمة التجارية:
بن التومي الزهرة

الدكتور شوادرة رضا

الدكتور بحياوي محمد
رئيس جمعية الخبراء القضائيين سطيف

الأستاذة زوزو غنية ممثلة نقابة
المحامين سطيف

إشكالية اليوم الدراسي

على مبني ما سبق ، وبغية تحليل الواقع الاقتصادي الجزائري على ضوء النصوص التشريعية الناظمة للمسألة و بشكل خاص القانون رقم 22 - 18 ، فإن إشكالية اليوم الدراسي تمحور حول : مدى فعالية النصوص التشريعية الجزائرية الناظمة للاستثمار في تحقيق الموارنة بين تنمية الاقتصاد الوطني و حمايته، و ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

برنامج اليوم الدراسي

مراسيم الافتتاح (09:00-09:45)

تلاوة آيات من القرآن الكريم

النشيد الوطني الجزائري

كلمة السيد رئيس الجامعة أ. د. قشى الخير

كلمة السيد رئيس المجلس القضائي لسيطيف السيد العرفي عز الدين

كلمة السيد النائب العام لمجلس قضاء سطيف السيد زدادي فيصل

كلمة رئيس الاتحاد الوطني للمحامين السيد طابري إبراهيم

الجلسة الأولى (09:45 - 12:00) مدة المداخلة في حدود 15 دقيقة لكل متتدخل

رئيس الجلسة : مزوزي ياسين قاضي تحقيق محكمة سطيف

الدكتور تطور قانون الإستثمارات في التشريع الجزائري إلى جامعة سطيف 2 بن الشيخ نور الدين 18/22 غایة القانون 18/22

رئيسة المحكمة دور المحكمة التجارية المتخصصة في تسوية التجارية سطيف السيد بن التومي منازعات الإستثمار الزهرة

وكيل الجمهورية رفع التحريم عن أعمال التسيير كآلية لتشجيع لدى المحكمة رضوان وترقية الإستثمار سطيف

رئيس جمعية آليات تحسين مناخ الإستثمار الخبراء القضائيين د. يحياوي محمد سطيف

الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع د. شوادرة رضا واستقطاب الإستثمارات الأجنبية جامعة سطيف 2

السيد الضمانات التشريعية للاستثمار في القانون 18-22 قاضي تحقيق مزوزي ياسين محكمة سطيف

إستراحة لمدة 15 دقيقة

الجلسة الثانية (12:15 - 13:45) مدة المداخلة في حدود 15 دقيقة لكل متتدخل . رئيس الجلسة : الدكتور بن الشيخ نور الدين جامعة سطيف 2

ممثل إدارة أهمية التحفيرات الجمركية في الجبوري لجمارك سطيف

ففوقت بتبني برامج للإصلاح الاقتصادي ، تقوم أساسا على تقليص أو تغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تحرير التجارة ، و تشجيع حركة رؤوس الأموال وبشكل خاص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

و لعل أنجع وسيلة قد تعتمد عليها الدولة لتحقيق إصلاح اقتصادي ناجح هو الإستثمار الذي يعتبر القناة الرئيسية التي من خلالها فضلا عن تحقيق تدفق رأس المال ، يمكن كذلك الحصول على الخبرة والمعارف العلمية والتكنولوجية والفنية. فالإستثمار آلية إذا تم استخدامها بشكل سليم فإنه يحقق نتائج جد إيجابية في انعاش وتنمية اقتصاد الدولة المستضيفة له ؛ فهو يساهم في تعزيز ورفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الدولة ، يرفع من معدل التشغيل فيها ، كما يعمل على نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية إليها.

وباعتبار أن الإستثمار هو أحد الآليات الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي ؛ فمن الضروري أن يتم توفير كل العوامل التي تساهم في تشجيع المستثمرين وتبديد مخاوفهم ، وترددتهم في استثمار أموالهم ، ولا يتأتي ذلك إلا إذا تم توفير كل الظروف السياسية ، والقانونية ، والإقتصادية ، والاجتماعية ، التي تكون البيئة التي تتم فيها العملية الإستثمارية ، والتي بالنتيجة قد تكون بيئه ملائمه أو غير ملائمه للإستثمار.

والجزائر بتوجهها نحو تحقيق التطور في شئ المجالات ، بما فيها المجال الإقتصادي قامت بهدف تعزيز إمكانياتها في استقطاب وتشجيع الإستثمارات على المستويين الوطني والأجنبي ، بالعديد من الإصلاحات التشريعية الرامية إلى توفير المناخ الملائم للإستثمار . إصلاحات تهدف في مجملها ، إلى تيسير الصعاب وتقديم كل التسهيلات اللازمة لجذب الإستثمارات وتشجيعها في الجزائر.

إذ تعرفالجزائر كـ مما وفيرا من النصوص القانونية المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر ب مجال الإستثمارات . ويعتبر القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يونيو 2022 المتعلق بالإستثمارات ، أحدث النصوص التشريعية المتعلقة بهذا المجال.

أهداف اليوم الدراسي

إبراز مظاهر التوجه الإيجابي العام للدولة الجزائرية في مجال تطوير الإستثمار وترقيتها.

تحديد طبيعة الأحكام الجديدة التي كرسها المشروع الجزائري في القانون 18 - 22

تحديد المزايا والتحفيزات التي تقدمها الدولة الجزائرية في سبيل جذب وتطوير الإستثمارات المنصوص عليها ضمن القانون 18-22

تحديد الصعوبات الممكن مواجهتها بمناسبة تطبيق نصوص القانون 18-19 من التاحيتين النظرية والعملية.

تحسيس و تحفيز المتعاملين الإقتصاديين بأهمية ونجاعة الإستثمار في الجزائر ، ولا سيما في ظل القانون 18-22

في إطار إتفاقية الشراكة و التعاون بين مجلس قضاء سطيف ، و جامعة محمد لمين دbagin سطيف 2 ، و في سبيل تبادل المعرف القانونية و تثمين الخبرات العملية والمكتسبات النظرية ، وفي إطار السياسة العامة للدولة الجزائرية ممثلة في سيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، الرامية إلى تشجيع قطاع الإستثمار في الجزائر و التهوض بالاقتصاد الوطني ، من خلال تطوير القطاعين التّجاري و الصناعي بالإعتماد على الكفاءات الوطنية والإستفادة من الخبرات الأجنبية في المجال ، عن طريق جذب الإستثمارات الأجنبية والتعامل معها بشكل إيجابي.

الفئات المستهدفة



تقديم

فرضت المولمة باعتبارها فكرة حديثة نفسها على كل الدول؛ فالتطورات الحاصلة على المستوى العالمي في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية أثرت على كل الدول . فما من دولة اليوم ، تستطيع أن تبقى بمنأى عن الإقتصاد العالمي . لاسيما مع ظهور قوى تضم مجموعة من التكتلات الدولية الإقتصادية وكذا ظهور منظمات دولية ذات طابع مالي ، ناهيك عن الشركات متعددة الجنسيات . هذه التطورات شكلت فجوة اقتصادية بين الدول ، في الوقت الذي تزداد فيه التكتلات الاقتصادية على اختلافاتها قوّة ، فإن اقتصاديات الدول النامية تزداد ضعفا وهشاشة . لهذا وجدت هذه الدول نفسها أمام ضرورة الإندماج في هذا التوجّه الإقتصادي العالمي